إعراب لا إله إلا الله

ابن هشام الأنصاري

تحقيق
حسن موسى الشاعر

مكتبة
لسان العرب

إعراب

لا إلـه إلا الله

تأليف ابن هشـام الأنصـاري

تحقيق د/ حسن موسى الشاعر

أستاذ مشارك بكلية اللغة العربية

مكتبة لسان العرب

مقدمة

لقد صنف علماؤنا القدامى كثيرا من الرسائل في بيان معنى لا إله إلا اللهّ وفي إعرابها. وقد اطلعت في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة على عدد من الرسائل المخطوطة في ذلك، وهي:

- رسالة في إعراب لا إله إلا اللهّ. لابن هشام الأنصاري. المتوفى سنة ٧٦١ هـ.

- رسالة في إعراب لا إله إلا اللهّ. للزركشي المتوفى سنة ٧٩٤هـ.

- رسالة في إعراب لا إله إلا الله. وتسمى التجريد في إعراب كلمة التوحيد لمصنفها علي بن سلطان القاري. المتوفى سنة ١٠١٤هـ.

- إنباه الأنباه على تحقيق إعراب لا إله إلا اللهّ، لمصنفها إبراهيم بن حسن الكوراني، المتوفى سنة ١١٠١هـ

ولم يطبع من هذه الرسائل- فيما أعلم - سوى رسالة واحدة بعنوان "معنى لا إله إلا الله"للإمام الزركشي.

وهذه رسالة أخرى أقوم بتحقيقها في إعراب لا إله إلا الله، منسوبة إلى ابن هشام الأنصاري، اطلعت عليها في قسم المخطوطات بمكتبة عارف حكمت، فرأيتها تشتمل على فوائد قيّمة وتوجيهات عديدة لم أجدها في غيرها من المصنفات. وهذا ما دعاني إلى الاهتمام بها وتحقيقها، على الرغم من أنها نسخة فريدة.

وقد عانيت كثيراً في إقامة النص، وتقويم العبارات المضطربة، وشرح الوجوه المختلفة، ونسبة الآراء إلى أصحابها. ولا أدّعي الكمال في ذلك، وحسبي أنني بذلت جهدي.

والله أسأل أن يوفقنا ويسدد خطانا، ويهدينا سواء السبيل، والحمد لله رب العالمين

ابن هشام الأنصاري

هو أبو محمد عبد اللهّ بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري جمال الدين المشهور بابن هشام [١] .

ولد في القاهرة خامس ذي القعدة سنة ٧٠٨ هـ، وتلقى على عدد من علماء عصره، حتى فاق أقرانه، وتخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم.

قالت ابن خلدون: "ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه".

وقد ترك ابن هشام عددا من المصنفات ما بين مطبوع ومخطوط ومفقود، ومن أشهر مصنفاته: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، شرح شذور الذهب، شرح قطر الندى، شرح اللمحة البدرية، التذكرة

وقد توفي ابن هشام ليلة الجمعة خامس ذي القعدة سنة ٧٦١ هـ. رحمه اللهّ.

نسبة هذه الرسالة إلى ابن هشام

اطلعت على هذه الرسالة، منسوبة إلى ابن هشام، في مخطوطة فريدة، بمكتبة عارف حكمت، برقم (٨٨) مجاميع. وقد ورد في هذه المخطوطة نسبتها إلى ابن هشام مرتين، مرة في العنوان، ومرة في مقدمة الرسالة

ولم أجد أحدا ممن ترجم لابن هشام ذكر له هذه الرسالة، ولم أعثر على نسخة أخرى تؤكد نسبتها إليه

ولكنّ الدكتور علي فودة نيل يؤكد نسبتها إلى ابن هشام للأسباب التالية: (ملخصة)

١- أن ما جاء في مقدمتها من قول المؤلف "أما بعد حمد اللهَ..."هو المألوف في تقديم معظم مصنفاته

٢- أن منهج التأليف في هذه الرسالة من العرض الشامل للآراء المختلفة ومناقشتها لبيان الراجح والمرجوح شبيه بمنهج ابن هشام

٣- أن بعض ما ذكر في هذه الرسالة من آراء مذكور في كتاب المغني

٤- أن الاعتداد في هذه الرسالة بآراء بعض العلماء السابقين، كابن عمرون، ملحوظ في بعض رسائل أخر لابن هشام [٢]

ومما يقوي نسبتها إلى ابن هشام أنها ضمن مجموعة من الرسائل مكتوبة بخط عالم مشهور، هو العلامة محمد بن أحمد بن علي البهوتي الشهير بالخلوتي، وهو فقيه حنبلي مصري توفي سنة ١٠٨٨ هـ [٣]

وعلى الرغم من قوة الأسباب التي تنسب هذه الرسالة إلى ابن هشام، فإني لست على ثقة من نسبتها إليه، ومما رابني في ذلك أمور، منها

١- أن هذه الرسالة لم ترد في مصنفات ابن هشام، ولم يذكرها أحد ممّن ترجم له

٢- أن هذه الرسالة تشير إلى علاقة طيبة بين مصنفها وأبي حيان النحوي الأندلسي المشهور. فقد قال فيها المصنف: "وكنت عرضت هذا النظر على شيخنا أبي حيان، فقال..."

ومن المعروف أن ابن هشام لم يكن على وفاق مع أبي حيان، بل كان كثير المخالفة له، شديد الانحراف عنه [٤]

موضوع الرسالة

هذه رسالة قيّمة تكتسب قيمتها من أهمية الموضوع الذي تعالجه، وهو إعراب "الاسم الواقع بعد إلا من كلمة التوحيد، في قولنا: "لا إله إلا اللهَ

وقد ذكر المصنّف في هذه الرسالة جواز الرفع والنصب في الاسم الواقع بعد "إلا"من كلمة التوحيد، فقال: يجوز الرفع فيما بعد إلا والنصب. والأول أكثر، نص على ذلك جماعة منهم العلامة ابن عمرون في شرحه على المفصّل. وظاهر كلام ابن عصفور والأبذيَ يقتضي أن النصب على الاستثناء أفصح، أو مساو للرفع على بعض الوجوه

وقد فصّل المصنّف كثيرا في بيان أوجه الرفع والنصب، مع المناقشة والاستدلال والترجيح، فذكر للرفع ستة أوجه وللنصب وجهين. وهذا موجز للأوجه المختلفة

فأما الرفع فمن ستة أوجه، وهي

١- أن خبر "لا"محذوف، و"إلا الله"بدل من موضع لامع اسمها، أو من موضع اسمها قبل دخولها. وهذا هو الإعراب المشهور لدى المتقدمين وأكثر المتأخرين

٢- أن خبر لا محذوف، كما سبق، والإبدال من الضمير المستكن فيه. وهذا الإعراب اختاره بعض

٣- أن الخبر محذوف أيضا، و"إلا اللهّ "صفة لـ "إله"على الموضع، أي موضع لا "مع اسمها، أو موضع اسمها قبل دخول "لا

٤- أن يكون الاستثناء مفرغا، و"إله"اسم "لا"بني معها، و"إلا اللهّ"الخبر. وهذا الإعراب منقول عن الشلوبين، ونقله ابن عمرون عن الزمخشري

٥- أن "لا إله"في موضع الخبر، و"إلا اللهّ"في موضع المبتدأ. وهذا الإعراب منسوب للزمخشري

٦- أن تكون "لا"مبنية مع اسمها، و"إلا الله"مرفوع بـ "إله"ارتفاع الاسم بالصفة، واستغني بالمرفوع عن الخبر، كما في مسألة: ما مضروبٌ الزّيدان، وما قائمٌ العَمْران

وأما نصب ما بعد "إلا" فمن وجهين:

١- أن يكون على الاستثناء، إذا قدر الخبر محذوفا، أي لا إله في الوجود إلا اللهّ عز وجل

٢- أن يكون الخبر محذوفا، كما سبق، و"إلا اللهّ" صفة لاسم "لا" على اللفظ، أو على الموضع بعد دخول "لا" لأن موضعه النصب

ثم ختم المصنف الرسالة بقوله: وقد تلخص في "لا إله إلا اللهّ" عشرة أوجه، غير أن في البدل من الموضع إما من موضع اسم لا قبل الدخول، وإما من لا مع اسمها، فيتقدر سبعة. والنصب من وجهين إلا أن في وجه الصفة إما أنه صفة للفظ اسم لا إجراء لحركة البناء مجرى حركة الإعراب، وإما أن يكون صفة لموضعه بعد دخول لا، فيتقدر ثلاثة مع السبعة، فتلك عشرة كاملة. والذي في كلام ابن عصفور من ذلك أربعة أوجه، وهو أكثر من وسع في إلا من الأوجه

بعد الفراغ من تحقيق هذه الرسالة، قمت بدراسة وصفية، تتبعت فيها ما أمكن من الشواهد اللغوية لحالات الاسم الواقع بعد إلا، في نصوص القرآن الكريم والحديث النبوي والشعر العربي التي جاءت على نمط "لا إله إلا الله"، للمقارنة بين الواقع اللغوي لهذه النصوص، وما ورد في هذه الرسالة من جواز الرفع والنصب، فكانت النتيجة أن رفع الاسم الواقع بعد إلا هو الفصيح الغالب في اللغة، بل لم يرد في القرآن الكريم والحديث النبوي غيره، وأما النصب فقد ورد في بعض الأبيات الشعرية على قلة.

وقد جاءت الدراسة على النحو التالي:

في القرآن الكريم : تتبعت الآيات القرآنية التي وردت فيها "لا إله إلا الله"أو (١) ما كان على وفق هذا الأسلوب، فوجدتها كلها جاءت برفع الاسم الواقع بعد "إلا"، ولم تأت قراءة واحدة، ولو شاذة؟ بالنصب.

وهذه هي الآيات مع السور التي وردت فيها في القرآن الكريم

أ- {لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ} : الصافات (٣٥)، محمد (١٩).

ب- {لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ} : البقرة (١٦٣ ، ٢٥٥)، آل عمران (٢، ٦، ١٨)، النساء (٨٧) والأنعام (١٠٢ ، ١٠٦)، الأعراف (١٥٨)، التوبة (٣١، ١٢٩)، هود (١٤)، الرعد (٣٠)، طه (٨، ٩٨)، المؤمنون (١١٦)، النمل (٢٦)، القصص (٧٠، ٨٨)، فاطر (٣)، الزمر (٦)، غافر (٣، ٦٢، ٦٥)، الدخان (٨)، الحشر (٢٢، ٢٣)، التغابن (١٣)، المزمل (٩).

جـ_ {لا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا} : النحل (٢)، طه (١٤)، الأنبياء (٢٥).

د- {لا إِلَهَ إِلاَّ أَنْتَ} : الأنبياء (٨٧).

هـ_ {فَلا كَاشِفَ لَهُ إِلاَّ هُوَ} : الأنعام (١٧)، يونس (١٠٧).

ق قال أبو جعفر النحاس في قوله تعالى: {اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ} [٥] : ويجوز في غير القرآن: لا إله إلا إياه، نصب على الاستثناء [٦] .

وكرر هذه العبارة بعينها القرطبي عند حديثه عن هذه الآية [٧] .

وقال الزجاج [٨] : ولو قيل: لا رجل عندك إلا زيداً جاز. ولا إله إلا اللهَ جاز. ولكن الأجود ما في القرآن، وهو أجود أيضا في الكلام. قال اللهّ عز وجل: {إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لا إِلَهَ إِلاَّ اللهّ يَسْتَكْبِرُونَ} [٩] . فإذا نصبت بعد إلا فإنما نصبت على الاستثناء.

:في الحديث النبـوي (٢)

وردت كلمة الشهادة (لا إله إلا اللهَ) في مواضع كثيرة من الحديث، وجاءت كلها بالرفع، ومن ذلك:

.(١٢٩) ،(أ- في صحيح البخاري، ومعه فتح الباري (١/١٠٣

.(٢٠٦) ،(ب- في صحيح مسلم بشرح النووي (١/ ١٨٣)، (١٨٨)، (١٩٧

."جـ ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "لا صلاة بعد الإقامة إلا المكتوبة

قال أبو البقاء العكبري [١٠] : الوجه هو الرفع على البدل من موضع لا، والنصب ضعيف، وقد بين ذلك في مسائل النحو، ومثل ذلك: لا إله إلا اللهَ.

د- وقوله صلى الله عليه وسلم: "لا شفاءَ إلا شفاؤك".

قال العكبري [١١] : "شفاؤك"مرفوع بدلا من موضع "لا شفاء"ومثله لا إله إلا اللهَ.

في الشعر (٣):

أ- قال الشنفري في لا ميّته:

[١٢] نصبت له وجهي ولا كِنّ دُونَهُ ولا سترَ إلا الأتحَمِيَّ المُرَعْبَلُ

قال الزمخشري [١٣] : "كَنّ"مبنية مع لا لتضمنها معنى من المقدرة بعد لا. ودونه: في موضع رفع، أي لا كنّ استقر دونه، وهو خبر لا... والأتحمي: بدل من موضع لا واسمها، لأن موضعهما رفع على أنه مبتدأ. وهو مثل قولنا (لا إله إلا اللهَ)، كأنه قال: اللهَ الإله.

وقال أبو البقاء [١٤] : الأتحمي: بدل من موضع لا واسمها. لأن موضعها رفع، ومثله قولنا (لا إله إلا اللهَ).

ب- وقال الشاعر:

إلاّ الضَّوابِحَ والأصْداءَ والبُومـا [١٥] مَهامِهـاً وخروقـاً لا أنيسَ بها

جـ- وقال آخر:

[١٦] أمرتكـمُ أمـرِي بِمُنـعَرَجِ اللِّوَى ولا أمْرَ لِلْمَعصيِّ إلاّ مُضَيَّعـا

هذان البيتان استشهد بهما الرضي [١٧] على أن النصب بعد إلا فيهما قليل، كما في قولك: لا أحد فيها إلا زيداً.

واستشهد سيبويه بالبيت الثاني منهما على أن "مضيعا" نصب على الحال. قال سيبويه [١٨] كأنه قال: للمعصيِ أمرٌ مُضَيَّعاً. كما جاء: فيها رجلٌ قائماً. وهذا قول الخليل رحمه اللهَ. وقد يكون أيضاً على قوله: لا أحد فيها إلا زيداً.

قال ابن السيرافي [١٩] : يريد أن "مضيَّعا" قد ينتصب أيضا على غير وجه الحال، على أن يكون مستثنى من "أمر" في قوله "ولا أمر"، كما استثني زيد من رجل، في قوله: لا رجل فيها إلا زيدا. وكأنه قال: ولا أثر للمعصي إلا أمراً مُضيعا، فحذف المنعوت وقام النعت مقامه.

و وقوال الأعلم [٢٠] (١): ونصف "مضيعا"على وجهين: أجودهما الحال، وحرف الاستثناء قد يدخل بسم الحال وصاحبها... والوجه الآخر أنه نصب على الاستثناء بعد النفي، والوجه البدل من موضع لا، كما أن الرفع على البدل من موضع لا في (لا إله إلا الله) أقوى من النصب بالاستثناء.

نسخة الرسالة الخطية

لهذه الرسالة نسخة خطية فريدة تقع في اثنتي عشرة صفحة، ضمن مجموع يضم ١٥ رسالة بمكتبة عارف حكمت برقم ٨٨ مجاميع. وهي الرسالة التاسعة في المجموع، وتقع من ورقة ٢٩- ٣٤. وقد كتبت بخط نسخي عادي، بخط العلامة محمد بن أحمد بن علي البهوتي الحنبلي الشهير بالخلوتي. وفي الصفحة نحو ٢٧ سطرا وفي السطر ١٠ كلمات تقريبا.

وقد ورد في آخر الرسالة الأولى ورقة ٣: وعلقه لنفسه أفقر العباد، وأحوجهم إلى عفو ربه العلي محمد بن أحمد البهوتي الحنبلي، في يوم الجمعة المبارك ثاني عشر ذي القعدة من شهور سنة ١٠٣٨ من الهجرة النبوية.

والنسخة كاملة واضحة، ولكنها لا تخلو من التحريف والاضطراب والغموض في بعض المواضيع.

وقد عملت على خدمة النصر وضبطه وتوثيق محا شيه، والتعليق عليه، ما أمكن، لتوضيح الجوانب الدقيقة لكل مسألة.

وبالله التوفيق، والحمد لله أولا وآخرا.

بسم اللهّ الرحمن الرحيم

وبه ثقتي

قال الشيخ العلامة جمال الدين [عبد الله بن] [٢١] يوسف بن هشام الأنصاري، رحمه اللهّ تعالى، ونفعنا بتحقيقاته:

أما بعد حمد اللهّ، والصلاة على رسوله محمّد، صلى الله عليه وسلم، فهذه رسالة كتبتها في إعراب لا إله إلا الله [٢٢] سألني في وضعها بعض الأصحاب، فأجبته مستمداً من الكريم الوهاب.

[جواز الرفع والنصب في الاسم الواقع بعد إلاّ]:

[٢٣] يجوز الرفع فيما بعد إلا، والنصب. والأوّل أكثر.

نص على ذلك جماعة منهم العلامة محمد بن [محمد]بن عمرون [٢٤] في شرحه على المفصّل. وظاهر كلام ابن عصفور [٢٥] والأبذي [٢٦] يقتضي أن النصب على الاستثناء أفصح [٢٧] ، أو مساو للرفع على بعض الوجوه، كما سيأتي تقريره.

[أوجـه الرفـع]:

فأما الرفع فمن ستة أوجه:

أولهـا: أن خبر "لا" محذوف، و"إلاّ الله" بدل من موضع لا مع اسمها، أو من موضع اسمها قبل دخولها. وقع للنحويين الحَمْلان.

وهذا الإعراب مشهور في كلام جماعة من أكابر هذه الصناعة، قيل أطبق عليه المعربون من المتقدمين وأكثر المتأخرين [٢٨].

قلت: وقد استشكل من قاعدة أن البدل لا بد أن يصحّ إحلاله في محل المبدل منه، وهو على نيَّة تكرار العامل. ولا يصحّ تكرار "لا" لو قلت: إلا عبد الله في قولك: لا أحد فيها إلا عبد الله. لم يجزْ.

وأجاب الشلوبين [٢٩] بأن هذا في معنى، ما فيها من أحدٍ إلاّ عبدُ اللهِ، ويمكنك في هذا الإحلال [٣٠].

قال ابن عصفور، رحمه اللهَ تعالى: وهذا الإشكال لا يتقرر، لأنه لا يلزم أن يحلّ "أحد" الواقع بعد إلاّ، إنما يلزم تقدير العامل في المبدل منه، والعامل في المبدل منه الابتداء، فإذا أبدلت منه كان

مبتدأ، وخبره محذوف. والتقدير في "لا أحد فيها إلاّ عبد الله: لا فيها [أحدٌ] إلا عبدُ الله [٣١] .

وهذا فيه تأمل يظهر بما ذكره النحويون، في مسألة (ما زيدٌ بشيءٍ إلا شيءٌ لا يعبأ به) من أن "إلاّ شيء"بالرفع لا غير على اللغتين [٣٢] .

أما عند بني تميم فلأنَّ (بشيء) في محل رفع، وتعذُّر حمله على اللفظ [٣٣] لأن الباء لا تزاد في الإيجاب.

وأما عند أهل الحجاز فلأنهم وإن أعملوا ما، و"بشيء"في محل نصب عندهم، فإعمالها مشروط بعدم انتقاض النفي. فما بعد "إلا"لا يمكن تقدير عملها فيه، والبدل على نية التكرار، ولذلك قال سيبويه [٣٤] : وتستوي اللغتان [٣٥] .

وقد زعم ابن خروف [٣٦] أن مراده بالاستواء فيما قبل إلاّ وفيما بعدها من المستثنى والمستثنى منه.

قال ابن الضائع [٣٧] : "وغلط الأستاذ أبو عليٍ [٣٨] في النقل عنه، فنقل الاستواء فيما بعد إلاّ، لا فيما بعد المجرور، حتى يرد عليه بأنه لا يجوز بدلا مرفوع من منصوب".

قال ابن الضائع: وعِندي أن القياس أن يبقوا على لغتهم في المجرور، وإلا كان يلزم الرفع في قولنا: ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ ، وكذا في لكنْ. ولم ينقل عن الحجازيين رجوعهم إلى اللغة التميمية في ذلك. وإنما نقل عنهم الرفع فيما بعد بل ولكن على جهة الابتداء. [٣٩] فهاهنا ينبغي أن يرجع فيما بعد "إلا"على النصب على الاستثناء. فقول سيبويه: استوت اللغتان في الرفع، ينبغي أن يحمل على ما بعد إلاّ. ولا حجة لهم في قول سيبويه: وصارت "ما"على أقيس اللغتين [٤٠] ، فإنه يمكن حمله على ما بعد إلاّ، كما قالوا في: ما زيد إلا منطلق، رجعوا إلى اللغة التميمية.

ويقوّى أنه يريد ما بعد إلاّ، تقديره وقوله: كأنك قلت: ما زيد إلا شيء لا يعبأ به [٤١] .

وقول الأستاذ "لا يبدل مرفوع من منصوب"، جوابه أن البدل هنا بالحمل على المعنى [٤٢] . فإن الشرط في البدل تقدير تكرار العامل، فإن العامل يتكرر على أن البدل مرفوع. ويظهر البدل هنا في أنه لا يعمل فيه اللفظ المتقدم العامل في المبدل منه، بل الابتداء قولهم "لا إله إلا اللهّ"، ألا ترى أنه بدل على تقدير مالنا أو ما في الوجود.

ولا يجوز تقدير لا في الوجود إلا اللهَ، لأن "لا" "لا تلغى إلا مكررة [٤٣] . وكذا البدل هنا على تقدير: ما زيد إلا شيء. وكأن "ما" "لها عملان، عمل فيما بعد إلا وهو الرفع، وعمل فيما قبلها وهو النصب، فترك الأول على أحد العملين، وحمل الثاني، وهو ما بعد إلا، على العمل الآخر. انتهى [٤٤] .

وفي كلامه نظران:

الأول: قوله "ولا يجوز تقدير لا في الوجود إلا اللهَ "ليس معنا في اللفظ إلا "لا" واحدة وهي عاملة. نعم إذا أعربناه على ما سبق بدلا نوينا تكرار لا، وانتفى عمل تلك المقدرة بالدخول على المعرفة. ومن أين لزوم التكرار لتلك المقدّرة. ولو قيل إنها تكررت في الجملة كان كافيا في جوابه.

الثاني : جعله باب "لا إله إلا اللهَ "وباب "ما زيدٌ بشيءٍ إلا شيء"سواء. ولقائل أن يقول بينهما فرق، بأن "اللهَ "مرفوع بدلا من منصوب.

وقد يعتذر له عن الثاني بأن "إلا اللهَ "بدل من موضع اسم لا، لا من "لا"مع اسمها [٤٥] . بل لا يفتقر إلى ذلك جميعه، فإن العامل المقدر مع البدل هو الابتداء، وهو صالح للعمل في البدل والمبدل منه، كما تقدم في كلام ابن عصفور.

وقد رأيت في المجد المؤثل مما كتبته على المفصّل [٤٦] أن الرفع في "ما زيد بشيء إلا شيء"يحتمل [٤٧] ثلاثة أوجه: إما البدل من جهة المعنى كما سبق، وإما على موضع "بشيء" قبل دخول "ما"، و إما على أن الرفع في الثاني هو الرفع في الأول، لو اتصف الأول بصفته من الإثبات. وشبهت ذلك بمسألة التنزيل في توريث ذوي الأرحام في الفرائض [٤٨] ، أي إعطاء الذكر ما للأنثى التي أدلى بها [٤٩] ، وبالعكس، مع مراعاة العدد منه نفسه، فليتأمل.

ثانيها: أن خبر "لا"محذوف، كما سبق، والإبدال من الضمير المستكن فيه. [٥٠] وهذا لا كلفة فيه، واختاره بعض المتأخرين .

ثالثها: أن الخبر محذوف كما سبق، و"إلا اللهّ "صفة لإله على الموضع [٥١] ، أي موضع لا مع اسمها، أو موضع اسمها قبل دخول "لا".

ولا يستنكرون وقوع "إلا" صفة [٥٢] ، فقد جاء {لوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاَّ اللهُ لفَسَدَتَا} [٥٣] . ويصير المعنى: لا إلهَ غير اللهّ في الوجود. وقد جاء {مَا لكُمْ مِنْ إلهٍ غَيْرُهُ} [٥٤] بالوصف، لكنّ الخبر المحذوف قدّره بعضهم "في الوجود"، وقدّره بعضهم "كائن"، وبعضهم "لنا".

قيل والتقديران الأولان أولى من حيث كونه أدل على التوحيد المطلق من غير تقييد. ولذلك جاء {وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ} وأعقب بقوله {لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ} [٥٥] .

وقد يقال إذا قدِّر "لنا"فالمراد لنا أيها العالم الذي هو كل موجود سوى اللهَ عز وجل، فاتحدت التقادير [٥٦] .

وقد ردّ الإمام فخر الدين [٥٧] على من قدر الخبر "في الوجود"لأن هذا النفي عام

مستغرق، فتقييده بالوجود مخصص، فلا يبقى النفي على عمومه المراد منه، فلا يكون هذا إقرارا بالوحدانية على الإطلاق [٥٨] .

قال الأندلسي [٥٩] : "لا إله حقيقة إلا من له الخلق والأمر، لابد أن يكون موجودا فينعكس بعكس النقيض فما ليس موجودا ليس بإله. والمراد بقوله "في الوجود"مسمى الوجود الصادق على العيني والذهني، فنفي الإله عن الوجود نفي لحقيقته".

وفي ريّ الظمآن [٦٠] : "لا يتصور نفي الماهية عندنا إلا مع الوجود. هذا مذهب أهل السنة، خلافا للمعتزلة فإنهم يثبتون الماهية عارية عن الوجود، والدليل يأبى ذلك".

رابعها: أن يكون الاستثناء مفرغا [٦١] ، و"إله "اسم "لا"بنيِ معها، و"إلا الله "الخبر [٦٢] .

و هذا منقول عن الشلوبين فيما علقه على المفصل، ونقله عن الزمخشري [٦٣] في حواشيه ابن عمرون، وإن كان في المفصل قال غيره، وذهب إلى أن الخبر محذوف [٦٤] .

ومقتضى كلام ابن خروف، على ما نقله عنه ابن الضائع قول الشاعر:

[٦٥] ألا طعان ألا فُرسانَ عادية ألا تجشّؤكم حولَ التنانير

من أنه أعرب (إلا تجشؤكم) خبر لا، لكن ردّه عليه بوجهين، أحدهما: أن "لا"لا تعمل في الموجب. الثاني: أنها لا تعمل في الموجب مع المعرفة، وهما لازمان لإعراب "إلا الله "خبرا.

وفي الوجهين نظر، لأنّ "لا "عند سيبويه وجمهور البصريين [٦٦] لا عمل لها في الخبر إذا بني الاسم معها.وقولك لا رَجُلَ حاضرٌ، بمثابة: هل مِنْ رجلٍ حاضر؟ الجواب كالسؤال.

واستدل لذلك ابن عصفور في شرحه للإيضاح بجواز حمل جميع التوابع لاسمها على الموضع قبل الخبر.

والقائل إن "لا"ترفع الخبر الأخفش [٦٧] وتابعوه.

وبنى ابن عصفور على الاختلاف جواز: لا رجلَ ولا امرأةَ قائمان. على القول

الأول، وامتناعه علىَ الثاني [٦٨] . مع أن كلام أبي البقاء [٦٩] في اللباب، وابن يعيش [٧٠] في شرح المفصل ما يوهم أن خلاف سيبويه والأخفش في "لا"مطلقا المبني معها الاسم والمعرب، حيث علا مذهب سيبويه بضعف عمل لا.

ولكن ابن مالك [٧١] في التسهيل [٧٢] نقل الاتفاق على عمل "لا"في الخبر إذا كان اسمها معربا، واختار قوله الأخفش فيما إذا بني الاسم معها.

ورتب أبو البقاء على الخلاف أن قوله الشاعر:

[٧٣] فلا لغوٌ ولا تأثيم فيها وما فاهوا به أبداً مُقيم

لا يحتاج إلى تقدير "فيها"عند سيبويه، بل الثابت "فيها"خبر الاثنين، ويحتاج لتقدير "فيها"أخرى عند سيبويه في أحد قوليه، وعند الأخفش.

وكنت عرضت هذا النظر على شيخنا أبي حيان [٧٤] فقال: كلام ابن الضائع محمول على مذهب من يرى أنها عاملة في الخبر مطلقا. ثم اعترض عليه من وجه آخر، وهو أنه يلزم أن تعمل "لا" [٧٥] في المعرفة. وهذا إن تم به الاعتراض على الأخفش فسيبويه سالم منه، حيث يقول إن "لا"لا عمل لها في الخبر.

على أن ابن عمرون حين نقل هذا الإعراب عن الزمخشري في الحواشي، ردّه بأن المعرفة لا تكون خبراً عن النكرة. فيقال له هذا لا يضر سيبويه إذا كان مع النكرة ما يسوغ الإخبار عنها، وهي متقدمة على المعرفة حفظا للأصول، وقد أعرب: كم جريبا أرضك؟ [٧٦] مبتدأ مقدما وخبرا مؤخرا.

على أن ما ذكره ابن الضائع من أن "لا"لا تعمل في الموجب، قد يقال فيه إن تلك "لا"العاملة عمل ليس، من حيث إنها إنما عملت للشبه بليس من جهة النفي، فإذا زال النفي زال الشبه فزال العمل. أما لا النافية للجنس فعملها إنما هو بالحمل على إن، وهي للإثبات.

وقد قال العطار [٧٧] في شرح الكراسة: إذا قلت "لا فيها رجل"رفعت على الابتداء لا غير، لأنه لا يتقدم خبر "ما"الحجازية، يعني "لا"العاملة عمل ليس. وإلا فالعاملة عمل إنّ امتناع التقديم فيها لأجل تركبها مع لا. وإن حملت كلامه على الإطلاق، فالكلام معه كالكلام مع ابن الضائع.

وقد ردّ ابن الحاجب [٧٨] على من جعل "إلا اللهَ "خبرا. وسبق [٧٩] إلى ذلك الأندلسي، قال: لأنه مستثنى من الاسم، ولا يجوز أن يكون المستثنى خبرا عن المستثنى منه، لأنه مبين له [٨٠] . ويمكن أن يقال لا نسلم أن الاستثناء إخراج من المحكوم عليه بل من الحكم. سلمنا أنه إخراج من المحكوم عليه، لكن المستثنى منه المحكوم عليه ليس اسم "لا"الذي أخبر عنه بـ "إلا اللهَ"، إلا أنه حذف لقصد التفريغ وأقيم المستثنى مقامه، وأعرب بإعرابه.

وهذا فرق ما بين الأقوال السابقة. وهذا حيث جعلنا الاستثناء فيها تاما، وهنا مفرغا، مع أن الخبر وهو "موجود"فيهما محذوف. إلا أن ذلك حذف لمحذوف محكوم له بحكم الثابت، وهذا فيه حذف لمحذوف معرض عنه في الإعراب.

وقد ردّ أبو البقاء العكبري هذا الإعراب أيضا في شرح الخطب النباتية، بأنه يلزم منه الإخبار بالخاص عن العام، وهذا مع الإخبار بالمعرفة عن النكرة.

ويمكن أن يقال إنما يمنع ذلك في الإثبات، كقولنا: الحيوان إنسان. أما في النفي

فلا. وقد ردّ ابن عمرون قول من جعل "إلا اللهّ"خبرا بجواز نصب "إلا اللهّ"على الاستثناء، ومحال نصب خبر لا المشبهة بأن، وإن كان الرفع المشهور. انتهى.

ولقائل أن يقول إذا نصبنا لم نعتقد الخبر إلا محذوفا. ولا يحسن الرد بهذا على من جعل "إلا"خبرا، مع تجويزه الوجوه السابقة. واللهّ أعلم.

خامسها: أن "لا إلـه"في موضـع الخبر، و"إلا اللهَ"في موضع المبتدأ. ذكر ذلك الزمخشري [٨١] في كلام تلقفه عنه بعض تلامذته، وكتب ما ملخصه: اعلم أن متقدمي الشيوخ ذهبوا إلى أن قولنا: لا إله إلا اللهَ، كلام غير مستقل بنفسه، بل بتقدير خبر، أيِ في الـوجود، أو موجود، أو لنا. تقدير قولنا: لا رجلَ في الدار إلا زيدٌ . فجعلوا الكلام جملتين. وليس كذلك، ولا يحتاج إلى تقدير، لأن الكلام لا يخلو من وجهين: أحدهما أصل الكلام. الثاني: تفريع يزيد الكلام تحقيقا، وفائدة زائدة.

نحـو: ما جاءني رجل. يفيد نفي واحد غير معين، فيجوّز السامع مجيء اثنين. [فلذلك يصحّ أن يقول: ما جاءني رجل بل رجلان] [٨٢] . فإذا قيل: ما جاءني من رجل، [فيعلم السامع أنه لم يجئه أحد من جنس الرجال]، فلم يصحّ: ما جاءني من رجل بل رجلان [٨٣] .

وكذا {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ} [٨٤] و {فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ} [٨٥] ، لو لم يأت بـ "ما"جوّزنا أن اللين واللعن كانا للسببين المذكورين ولغيرهما، وحين دخلت "ما"قطعنا بأن اللين لم يكن إلا للرحمة، وأن اللعن لم يكن إلا لأجل نقض الميثاق.

.والاستثناء من تفريعات الكلام يزيده تأكيداً، فأصل الكلام: جاءني زيد

وهذا لا يقتضي قطع السامع بأن غير زيد لم يجيء، فإذا أريد جمع المعنيين، .مجيء زيد ونفي مجيء، غيره قيل: ما جاءني إلا زيد

وكذا في مسألتنا: اللهَ إله، يوازن: زيد منطلق. فلما فرّع عليه وقيل "لا إله إلا الله"أفاد الفائدتين: إثبات الإلهية للهَ تعالى، ونفيها عمّا سواه.

فإذن "لا إلـه"في موضع الخبر، و"إلا الله"في موضع المبتدأ. يوضح هذا أن "لا"تطلب النكرة أبدا [٨٦] ، لا تقول: لا زيد منطلق. والمبتدأ يجب أن يكون .معرفة والخبر نكرة

.ثم تكلم بكلم آخر. [انتهى ملخص كلام الزمخشري]

وهذا الإعراب ارتضاه جماعة منهم ابن الحاجب وبعض مشايخنا، وذكره في ابتداء تدريسه قاضي القضاة جلال الدين القزويني [٨٧] ، رحمه الله، بالقاهرة، وأنكره بعض العلماء، ولم يبين لفساده معنى، وقد رُدّ بمخالفته الإجماع من وجهين: أحدهما أن "لا"إنما يبنى معها المبتدأ لا الخبر. الثاني: جوار النصب بعد إلا [٨٨] .

وفي بقية الكلام المنسوب للزمخشري، رحمة اللهَ عليه، تعقب.

سادسها: أن تكون "لا"مبنية مع اسمها، و"إلا اللهَ"مرفوع بإله، ارتفاع الاسم بالصفة، واستغني بالمرفوع عن الخبر، كما في مسألة: ما مضروب الزيدان، وما قائم العمران.

وشجعني على ذلك قول الزمخشري رحمه اللهَ تعالى: إله بمعنى مألوه [٨٩] ، من ألِه إذا عُبد. ولو قلت: لا معبود إلا اللهَ، لم يمتنع فيه ما ذكرت.

وعلى ذلك اعتراضان: الأول أن هذا الوصف الرافع لمكتفى به ينظر في دخول النواسخ عليه، فقد منع سيبويه: إنّ قائماً أخواك [٩٠] .

الثاني: أنه على تقدير عمل "إله"يكون ذلك مطوّلا [٩١] فيقتضي ذلك تنوينه. والتطويل كما يكون بالعمل نصبا، كذلك يكون بالعمل رفعا.

ففي مسائل ابن جني [٩٢] رحمه اللهَ تعالى، لشيخه ت إذا قلت: يا منطلق وزيد، وعطفت على المرفوع في منطلق، وقلت إنّ العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه [٩٣] ، أتنصب "منطلق"أم ترفعه؟ فاستقر أمرهما بعد محاورة طويلة على أن ينصب، وأنه مطوّل [٩٤] .

والجواب عن الأول: أن الأخفش قد أجاز: إنّ قائما أخواك. ومنع سيبويه لها إنما هو لعدم مسوغ الابتداء بالنكرة.

قال بعض الفضلاء من أهل العصر، وقد عرضت ذلك عليه وارتضاه: قد خطر لي أن نحو "ليس قائم أخواك"يتفق الإمامان على إجازته.

وعن الثاني: أن ابن كيسان [٩٥] اختار حذف التنوين من نحو ذلك، وجعل منه {لا غَالِبَ لَكُمُ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ} [٩٦] و {لا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ} [٩٧] . وإن كان جمهور البصريين يؤولون ذلك.

قال بعض مشايخنا: وأرى أن مذهب ابن كيسان أولى لعدم التكلف.

[وجها النصب] :

وأما النصب في "إلا اللهَ"فمن وجهين:

أولهما: أن يكون على الاستثناء إذا قدر الخبر محذوفا، أي لا إله في الوجود إلا اللهَ عز وجل. ولا يرجح عليه الرفع على البدل، كما هو مقدر في الاستثناء التام غير الموجب، من جهة أن الترجيح هناك لحصول المشاكلة في الإتباع دون الاستثناء. حتى لو حصلت المشاكلة فيهما استويا، نحو: ما ضربت أحداً إلا زيدا.

نص على ذلك جماعة منهم الأبذي رحمه اللهَ تعالى. بل إذا حصلت المشاكلة في النصب على الاستثناء وفاتت في الإتباع ترجح النصب على الاستثناء. وهذا كذلك يترجح النصب في القياس، لكن السماع والأكثر الرفع. ولا يستنكر مثل ذلك، فقد يكون الشيء شاذا في القياس وهو واجب الاستعمال. وليس هذا موضع بسط ذلك . [٩٨]

وقاك أبو الحسن الأبذي في شرح الكراسة: إنك إذا قلت: لا رجل في الدار إلا عمرو، كان نصب "إلا عمرو" على الاستثناء أحسن من رفعه على البدل، لما في ذلك من المشاكلة.

على أن أبا القاسم الكرماني [٩٩] رحمه اللهَ تعالى، قال في كتاب الغرائب، في قوله تعالى: {لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ} [١٠٠] : ولا يجوز النصب هنا، لأن الرفع يدل على أن الاعتماد على الثاني، والنصب يدل على أن الاعتماد على الأول. يعني إنك إذا أبدلت فما بعد إلا مسند إليه كالذي قبلها، إلا أن الاعتماد في الحكم على البدل [١٠١] ، وإذا نصبت فما بعد إلا ليست مسندا إليه، إنما هو مخرج.

وقد اعترض عليه بأنه لا فرق في المعنى بين قولنا: ما قام القوم إلا زيدٌ وإلا زيداً، إلا من حيث ان الرفع أولى من جهة المشاكلة.

وكلام الكرماني لا يقتضي منع النصب مطلقا، بل في الآية من جهة الأرجحية التي يجب حمل أفصح الكلام عليها.

وفي كلام بعضهم أرجحية الرفع لأن فيه إعراضا عن غير اللهَ تعالى وإقبالا عليه بالكلية. وأما الاستثناء فيقتضي الاشتغال بنفي السابق وإثبات اللاحق، ففيه اشتغال بهما جميعاً. وهذا قد يرجح به النصب ..... [١٠٢]

ثانيهما: أن يكون الخبر محذوفا كما سبق، و"إلا اللهَ "صفة لاسم "لا"على اللفظ [١٠٣] . وفي عبارة بعضهم أو على الموضع بعد دخول "لا"، وهما متقاربان كما سبق مثلهما في اللفظ.

قال الأبذيَ: ولا يجوز البدل من اسم "لا"عام اللفظ، يعني في: لا رجلَ في الدار إلا، زيداً، لأن البدل في نية تكرار العامل، ولو قدر فسد المعنى، وعملت "لا"في المعرفة. انتهى.

وقال ابن الحاجب، رحمه اللهَ تعالى: لأن "لا"إنما عملت للنفي [١٠٤] . وفيه ما سبق.

وقال النيلي [١٠٥] : "وإن شئت قلت إنّ "مِنْ "مقدرة في النفي إذا كان مفردا، وجاء بعد إلا موجب لا يصح تقدير "من "فيه. وقيل لأن تقدير "لا" يقتضي النفي، ووقوعه بعد إلا يقتضي الإثبات، فيفضي إلى التناقض".

وقد تلخص في "لا إله إلا اللهّ"عشرة أوجه: الرفع من ستة أوجه، غير أن البدل من الموضع إما من موضع اسم لا قبل الدخول، وإما من لا مع اسمها، فيتقدر سبعة.

والنصب من وجهين إلا أن في وجه الصفة، إما أنه صفة للفظ اسم لا إجراء لحركة البناء مجرى حركة الإعراب، وإما أن يكون صفة لموضعه بعد دخول لا، فيتقدر ثلاثة مع السبعة، فتلك عشرة كاملة.

والذي في كلام ابن عصفور من ذلك أربعة أوجه، وهو أكثر من وسّع في "إلا"من الأوجه.

انتهى ما خطر لي في هذه المسألة من الأوجه الواضحة، والله يرزقنا منه المسامحة.

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين وصحابته أجمعين.

تمت بحمد الله وعونه وحسن توفيقه

فهرس المصادر

ابن هشام الأنصاري/ آثاره ومذهبه النحوي/ د. علي فودة نيل. منشورات جامعة الملك سعود- الرياض ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٥

أحكام الميراث في الشريعة الإسلامية: د.جمعة برّاج. دار الفكر للنشر والتوزيع. عمان، الطبعة الأولى١٤٠١ هـ/ ١٩٨١م

أخبار النحويين البصريين: السيرافي، تحقيق د. محمد البنا، دار الاعتصام الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥م

ارتشاف الضرب: أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. مصطفى النماس

الاستغناء في أحكام الاستثناء: شهاب الدين القرافي، تحقيق د. طه محسن

أسرار العربية: الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م

إشارة التعين: عبد الباقي اليماني، تحقيق د. عبد المجيد دياب، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ

اشتقاق أسماء اللهَ: الزجاجِي، تحقيق د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦م

الأشباه والنظائر: السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة

الأصول فِي النحو: ابن السرّاج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي

أعجب العجب في شرح لامية العرب: الزمخشري، الطبعة الأولى بالجوائب ١٣٠٠ هـ

إعراب الحديث النبوي: العكبري، تحقيق د.حسن موسى الشاعر، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ/١٩٨٧ م

إعراب القرآن الكريم: النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ/ ٩٨٥ ١م

إعراب لامية الشنفري: العكبري، تحقيق محمد أديب جمران، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤م

الأعلام : الزركلي، دار العلم للملايين

إنباه الرواة: القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى

الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري، تحقيقَ المرحوم الشيخ محي الدين عبد الحميد

أوضح المسالك: ابن هشام الأنصاري، تحقيق المرحوم الشيخ محي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة- بيروت

إيضاح المكنون: إسماعيل باشا البغدادي

الإيضاح في شرح المفصّل: ابن الحاجب، تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني- بغداد ١٩٨٢ م

البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي

البدر الطالع: الشوكاني، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى ١٣٤٨ هـ

البلغة في تاريخ أئمة اللغة: الفيروز أبادي، تحقيق محمد المصري، دمشق ١٣٩٢هـ/١٩٧٢ م

بغية الوعاة: السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي

، الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ/١٩٦٤ م

تاريخ الأدب العربي: بروكلمان، جـ٥ نقله إلى العربية د. رمضان عبد التواب، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر

تاريخ العلماء النحويين: التنوخي، تحقيق د.عبد الفتاح الحلو، الرياض، ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م

التحقيقات المرضية في المباحث الفرضية: الشيخ صالح الفوزان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٦ م

تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م

تسهيل الفوائد: ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، القاهرة ١٩٦٨م

التصريح على التوضيح: الشيخ خالد الأزهري

التفسير الكبير: فخر الدين الرازي، الطبعة الأولى ١٣٥٤ هـ/ ١٩٣٥

الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، دار إحياء التراث العربي عن طبعة دار الكتب المصرية

الجني الداني في حروف المعاني: المرادي، تحقيق طه محسن ١٣٩٦ هـ/ ١٩٧٦ م

حاشية الصبان على شرح الأشموني: دار إحياء الكتب العربية

حاشية يس العليمي على التصريح: دار إحياء الكتب العربية

خزانة الأدب: البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي

الخصائص: ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية ١٣٧١ هـ/١٩٥٢م

الدرر الكامنة: ابن حجر، تحقيق محمد سيد جاد الحق

الدرّ المصون: السمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد

شرح أبيات سيبويه: ابن السيرافي، تحقيق د. محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق ١٩٧٩ م

شرح الأشموني مع الصبان، دار إحياء الكتب العربية

شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م. ٤٤_ شرح ا لكافية: ا لرضي، بيروت

شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م

شرح اللمحة البدرية: ابن هشام. تحقيق د. هادي نهر

شرح المفصل: ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية

فتح القدير: الشوكاني، دار الفكر- بيروت

الكتاب: سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب

الكشاف: الزمخشري، مطبعة الحلبي

كشف الظنون: حاجي خليفة- بيروت

مجلة البحوث الإسلامية، تصدرها الرئاسة العامة لإدارات البحوث، في الرياض العدد ٢٥ لسنة ١٤٠٩ هـ

مسألة في كلمة الشهادة: الزمخشري، مخطوطة برلين

المسائل المنثورة: أبو علي الفارسيّ، تحقيق مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق

المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، الطبعة الأولى، منشورات جامعة أم القرى

معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ/١٩٨٨م

معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة- بيروت

معنى لا إله إلا اللهَ: الزركشي، تحقيق علي محي الدين القرة داغي، دار الإصلاح، القاهرة

مغني اللبيب: ابن هشام. تحقيق د. مازن المبارك وزميله، دمشق، الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ/١٩٦٤م

المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، ١٩٨٢ م

النكت في تفسير كتاب سيبويه: الأعلم الشنتمريِ، تحقيق زهير سلطان، الكويت ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م

همع الهوامع: السيوطيِ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية الكويت